الوقود على صفيح ساخن.. حكومة الإنقلاب تقترب من إشعال موجة غلاء جديدة

الجمعة 11 سبتمبر 2026 07:00 م

تتجه الأنظار إلى لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية، وسط ترقب حذر لاحتمال رفع أسعار البنزين والسولار مجددًا، بينما يواجه المواطن أعباء معيشية تتسع يومًا بعد آخر.

الزيادة المنتظرة ليست قرارًا فنيًا معزولًا، بل حلقة جديدة في مسار تحميل الأسر فاتورة الإصلاح الاقتصادي، مع ترك السوق يحدد السعر، والدخل عاجزًا عن اللحاق بالغلاء.

سبتمبر يهدد بكسر قاعدة الانتظار

تجتمع لجنة التسعير التلقائي عادة كل ثلاثة أشهر، خلال الأسبوع الأول من يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر، لمراجعة أسعار الوقود وفق المتغيرات المحلية والعالمية. وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية.

لكن الترقب الحالي يتجاوز الجدول المعتاد، بعدما ظهرت توقعات بعقد اجتماع مبكر خلال سبتمبر، بدل انتظار الموعد الرسمي المحتمل في مطلع أو منتصف أكتوبر. فتصبح الزيادة عبئًا مباشرًا على الحياة اليومية للمصريين.

هذا التغيير، إذا حدث، سيعني أن الحكومة لم تعد تكتفي بالتحرك الدوري، بل أصبحت مستعدة لتقديم موعد الزيادة عندما تشتد ضغوط التكلفة الخارجية. وهو ما يجعل أي قرار جديد شديد الكلفة اجتماعيًا.

وتستند التوقعات إلى وثائق المراجعة الأخيرة لبرنامج صندوق النقد الدولي، التي أبقت الباب مفتوحًا أمام زيادات مبكرة إذا قفزت أسعار النفط أو ارتفعت أعباء الطاقة.

المشكلة أن المواطن لن يرى في التعجيل مرونة اقتصادية، بل سيقرأه باعتباره إنذارًا بزيادة جديدة قبل أن يلتقط أنفاسه من الزيادة السابقة. وتدفع الأسر ثمن ذلك من دخولها المحدودة كل شهر.

فالأسرة لا تدفع ثمن البنزين والسولار عند محطة الوقود فقط، وإنما تتحمل أثرهما في أجرة المواصلات، وأسعار الطعام، وتكاليف الخدمات، وكل حركة داخل السوق. وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية.

وحين ترفع الحكومة الوقود، فإنها لا تغير رقمًا في قائمة الأسعار، بل تحرك سلسلة طويلة من التكاليف التي تصل في النهاية إلى المستهلك. فتصبح الزيادة عبئًا مباشرًا على الحياة اليومية للمصريين.

لذلك، فإن أي قرار مبكر سيضاعف القلق، لأنه سيأتي قبل استقرار آثار الزيادات السابقة، وقد يمنح التجار مبررًا لرفع الأسعار دون انتظار القرار النهائي. وهو ما يجعل أي قرار جديد شديد الكلفة اجتماعيًا.

النفط العالمي يضغط والحساب المحلي يدفع

قالت مؤسسة «فيتش سوليوشنز» إن المؤشرات الراهنة ترجح تحريك أسعار الوقود في سبتمبر، وربطت توقعاتها بارتفاع أسعار النفط نتيجة التوترات الجيوسياسية. وهو ما يضاعف الضغط على الأسر ويجعل القرار أكثر حساسية.

وتشير التقديرات إلى اقتراب خام برنت من مستوى 100 دولار للبرميل، وهو رقم يتجاوز نقطة التعادل المقدرة للحكومة بنحو 70 دولارًا. وتدفع الأسر ثمن ذلك من دخولها المحدودة كل شهر.

الفارق بين السعرين يضع الموازنة أمام ضغط مباشر، لأن تكلفة توفير المنتجات البترولية ترتفع، بينما يصبح تثبيت الأسعار قرارًا مكلفًا على الخزانة العامة. وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية.

لكن تحويل هذا الضغط إلى جيوب المواطنين لا ينبغي أن يكون الخيار الآلي، خصوصًا عندما تكون تكلفة المعيشة قد تجاوزت قدرة قطاعات واسعة على الاحتمال.

فالميزانية العامة ليست جدول أرقام منفصلًا عن حياة الناس، وأي وفر يتحقق بخفض الدعم قد يتحول إلى خسارة اجتماعية إذا انفجرت أسعار النقل والغذاء. وهو ما يجعل أي قرار جديد شديد الكلفة اجتماعيًا.

تتحدث الحكومة عن ضرورة تقليص عجز الموازنة وضمان الاستدامة المالية، وهي أهداف مهمة، لكنها لا تبرر غياب حماية واضحة للأسر الأكثر تضررًا. وهو ما يضاعف الضغط على الأسر ويجعل القرار أكثر حساسية.

الاستدامة المالية تفقد معناها عندما تتراجع قدرة المواطنين على شراء احتياجاتهم، أو عندما تضطر الأسر إلى تقليل الطعام والتعليم والعلاج لمواجهة فاتورة التنقل. وتدفع الأسر ثمن ذلك من دخولها المحدودة كل شهر.

كما أن ارتفاع النفط عالميًا لا يفسر وحده كل زيادة محلية، لأن السعر النهائي يتأثر بسعر الصرف، وتكاليف الشحن، والتأمين، والضرائب، وهوامش التوزيع. وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية.

ولهذا يحتاج أي قرار إلى كشف واضح يشرح حجم الزيادة الخارجية، ونصيب كل عامل منها، بدل الاكتفاء بعبارة عامة عن ضغوط الأسواق العالمية. فتصبح الزيادة عبئًا مباشرًا على الحياة اليومية للمصريين.

غياب التفاصيل يفتح المجال للتخمين، ويجعل المواطن يصدق أسوأ السيناريوهات، بينما يستعد بعض المتعاملين لرفع الأسعار قبل صدور القرار الرسمي. وهو ما يجعل أي قرار جديد شديد الكلفة اجتماعيًا.

الأخطر أن التوترات الإقليمية والحرب الأمريكية الإيرانية وصعوبات الشحن توفر بيئة مثالية لتسويق زيادات متتالية، دون نقاش جاد حول بدائل تخفيف الصدمة. وهو ما يضاعف الضغط على الأسر ويجعل القرار أكثر حساسية.

خمس سنوات من الرفع.. إلى أين ينتهي الطريق؟

شهدت مصر خلال السنوات الخمس الأخيرة زيادات متتابعة في أسعار الوقود، ضمن مسار معلن يستهدف الوصول إلى إلغاء الدعم والتحول إلى استرداد التكلفة الكاملة. وتدفع الأسر ثمن ذلك من دخولها المحدودة كل شهر.

بدأت التحركات بزيادات خلال يوليو 2021، ثم أبريل 2022، ويناير 2023، قبل أن تتسارع الوتيرة خلال 2024 بصورة أكثر وضوحًا. وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية.
وشهد مارس 2024 زيادة بلغت نحو 15 بالمئة، تلاها تحريك في يوليو بنحو 11 بالمئة، ثم زيادة أخرى خلال أكتوبر تراوحت بين 8 و17 بالمئة.

وفي أبريل وأكتوبر 2025، استمرت موجات الرفع بمتوسطات تراوحت بين 11 و18 بالمئة، لتؤكد أن الزيادة لم تعد استثناءً طارئًا. وهو ما يجعل أي قرار جديد شديد الكلفة اجتماعيًا.

ثم جاءت الزيادة الأخيرة في مارس 2026 بقيمة ثلاثة جنيهات ثابتة لكل لتر من البنزين والسولار، في مواجهة اضطرابات عالمية وارتفاع تكاليف الاستيراد. وهو ما يضاعف الضغط على الأسر ويجعل القرار أكثر حساسية.

هذا السجل يوضح أن لجنة التسعير لم تعد مجرد أداة للمراجعة، بل أصبحت عنوانًا متكررًا لانتقال تكلفة الأزمة إلى المواطنين. وتدفع الأسر ثمن ذلك من دخولها المحدودة كل شهر.

ومع كل زيادة، تتراجع المسافة بين السعر المحلي والتكلفة العالمية، لكن لا تتراجع بالضرورة معاناة الأسر أو أعباء أصحاب السيارات وأعمال النقل. وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية.

إلغاء الدعم قد يحقق هدفًا ماليًا محددًا، لكنه يظل سياسة ناقصة إذا لم يتزامن مع رفع الدخول وتحسين الخدمات وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية. فتصبح الزيادة عبئًا مباشرًا على الحياة اليومية للمصريين.

المواطن لا يملك قدرة المستثمر على امتصاص الصدمات، ولا يستطيع تمرير الزيادة إلى طرف آخر، بل يدفعها مباشرة من دخله المحدود. وهو ما يجعل أي قرار جديد شديد الكلفة اجتماعيًا.

أما أصحاب الأعمال، فينقلون الزيادة إلى أسعار السلع والخدمات، فتبدأ موجة تضخم جديدة لا تظهر في محطة الوقود وحدها، بل في كل شارع وهو ما يضاعف الضغط على الأسر ويجعل القرار أكثر حساسية

لهذا، فإن فرضية تثبيت الأسعار مؤقتًا إذا تراجعت أسعار النفط عالميًا لا ينبغي أن تكون الاستثناء الوحيد الذي يراعي المواطن وتدفع الأسر ثمن ذلك من دخولها المحدودة كل شهر

التثبيت يجب أن يكون جزءًا من سياسة أوسع، تستخدم فترات انخفاض النفط لتكوين احتياطي يخفف الزيادات خلال الأزمات، بدل تمرير كل صدمة فورًا وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية

رفع الأسعار مع كل اضطراب عالمي، ثم مطالبة المواطنين بالصبر، يخلق اقتصادًا أحادي الاتجاه؛ الأرباح تتحرك صعودًا، بينما تظل الأجور عاجزة عن اللحاق فتصبح الزيادة عبئًا مباشرًا على الحياة اليومية للمصريين

قد تلجأ الحكومة إلى تثبيت الأسعار إذا حدث تراجع مفاجئ في النفط قبل صدور القرار، لكن هذا السيناريو يظل معلقًا بتقلبات الأسواق الخارجية وهو ما يجعل أي قرار جديد شديد الكلفة اجتماعيًا

وحتى إذا جرى التثبيت، فلن تختفي المخاوف، لأن المواطنين يعرفون أن القرار قد يؤجل الزيادة فقط، ولا يلغي اتجاهها العام وهو ما يضاعف الضغط على الأسر ويجعل القرار أكثر حساسية

المطلوب ليس إدارة التوقعات عبر تسريبات وتقارير، بل إعلان قواعد مستقرة تحدد حدود الزيادة، وفترات المراجعة، وآليات حماية الفئات المتضررة وتدفع الأسر ثمن ذلك من دخولها المحدودة كل شهر

كما يجب منع استغلال الحديث عن الزيادة لرفع أجور المواصلات وأسعار السلع قبل صدور أي قرار، فالفوضى السعرية تبدأ غالبًا قبل التسعير الرسمي وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية

وتحتاج الحكومة إلى رقابة واسعة على الأسواق، لا تكتفي بمحطات الوقود، بل تتابع النقل، والجملة، والتجزئة، والخدمات المرتبطة بحركة السلع فتصبح الزيادة عبئًا مباشرًا على الحياة اليومية للمصريين

فإذا لم تتدخل الدولة في هذه الحلقات، فإن الزيادة الرسمية ستتحول إلى غطاء لزيادات أكبر لا علاقة لها بالتكلفة الحقيقية وهو ما يجعل أي قرار جديد شديد الكلفة اجتماعيًا

الحل لا يكمن في إنكار تأثير النفط العالمي، ولا في تحميل الموازنة أعباء غير محدودة، بل في توزيع التكلفة بعدالة وشفافية وهو ما يضاعف الضغط على الأسر ويجعل القرار أكثر حساسية

ويعني ذلك دعمًا نقديًا موجها، وتعويضات واضحة للنقل العام، وتوسيع مظلة الحماية، وربط القرارات بمؤشرات فعلية عن دخل الأسرة وأسعار الغذاء وتدفع الأسر ثمن ذلك من دخولها المحدودة كل شهر

أما ترك المواطن أمام معادلة الوقود وحده، فيعني دفعه إلى تحمل نتائج سياسات لم يشارك في صياغتها ولا يملك أدوات مقاومتها وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية

الزيادة المقبلة، إن صدرت، ستختبر قدرة الحكومة على تقديم تفسير مقنع، لا مجرد تكرار مفردات الإصلاح والاستدامة والتكلفة العالمية فتصبح الزيادة عبئًا مباشرًا على الحياة اليومية للمصريين

وستختبر كذلك قدرة الدولة على منع انتقال الصدمة إلى الأسواق، لأن الفشل في الرقابة سيجعل أثر القرار أكبر من قيمته المعلنة وهو ما يجعل أي قرار جديد شديد الكلفة اجتماعيًا
في النهاية، لا تكمن الخطورة في سعر اللتر وحده، بل في أن يتحول كل قرار وقود إلى موجة غلاء شاملة، تلتهم ما تبقى من دخل المواطنين

وإذا كانت الحكومة تستعد لرفع الأسعار، فعليها أن تعلن بوضوح من سيدفع، ومن سيحمي، وكيف ستمنع السوق من تحويل الزيادة إلى عقوبة جماعية وتدفع الأسر ثمن ذلك من دخولها المحدودة كل شهر

أما الاكتفاء بترديد أن الأسعار العالمية فرضت القرار، فلن يقنع أسرة تكتشف كل شهر أن راتبها يشتري أقل، وأن فاتورتها تكبر بلا نهاية وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية

المعركة الحقيقية ليست بين لجنة التسعير وسعر برنت، بل بين سياسة مالية تبحث عن التوازن، ومجتمع يدفع ثمن هذا التوازن من قوته الشرائية فتصبح الزيادة عبئًا مباشرًا على الحياة اليومية للمصريين

وإذا لم تُبنَ آلية عادلة لتوزيع الصدمة، فستظل كل زيادة جديدة وقودًا لغضب اجتماعي أكبر، مهما كانت مبرراتها الاقتصادية منطقية وهو ما يجعل أي قرار جديد شديد الكلفة اجتماعيًا

تثبيت الأسعار لثلاث سنوات قد يبدو مطلبًا صعبًا، لكنه يطرح سؤالًا ضروريًا: لماذا لا تتحمل الدولة جزءًا من المخاطر، بدل تحميلها كاملة للمواطن؟ وهو ما يضاعف الضغط على الأسر ويجعل القرار أكثر حساسية

فالإصلاح الذي لا يحمي الناس من نتائجه يتحول إلى عبء، والقرار الذي يخفض عجز الموازنة بينما يرفع عجز الأسرة يظل ناقصًا مهما بدا منضبطًا وتدفع الأسر ثمن ذلك من دخولها المحدودة كل شهر

لذلك، فإن أي اجتماع مبكر للجنة خلال سبتمبر يجب أن يسبقه إعلان شامل، يشرح البدائل، ويحدد التعويضات، ويمنع تحويل المحطات والأسواق إلى ساحات استغلال وهذا يترك المواطن أمام موجة جديدة بلا حماية كافية

غير ذلك سيجعل الزيادة، سواء جاءت في سبتمبر أو أكتوبر، مجرد فصل جديد من مسلسل رفع الأسعار، بينما يبقى المواطن الطرف الوحيد الذي لا يملك حق التأجيل